الهيئة العُسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي في بيان لها:

لدينا خطط تصعيدية تم اقرارها في الفترة القادمة

الحكومات الفاسدة اتخذت من الخدمات والمرتبات سلاحاً رخيصا لمحاربة الجنوبيين

الاحتجاجات التصعيدية المنظمة كفيلة بإجبار الحكومة على رفع المعاناة

عدن «الأمناء» خاص:

قالت الهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي ان الدعوة بالخروج للتظاهر تحت يافطة معاناة الشعب، كان شرف السبق لها في النضال في وجه حكومات فاسدة تعاقبت، وذلك لرفع جور المعاناة والمظالم التي يئن تحت وطأتها شعب الجنوب.

وجددت رئاسة وقيادة الهيئة العسكرية العليا في بيان لها تأكيدها ووقوفها مع كافة مطالب شعب الجنوب وقواته المسلحة والأمن والتي رفعتها ولازالت ترفعها وتناضل من اجل تحقيقها حتى اليوم وستستمر.

وأكدت أن: "الاحتجاجات التصعيدية المتواصلة والمنظمة والمهيبة حضورا وانضباطا، هي الكفيلة بردع حكومة اتفاق الرياض الهاربة، ومن يرعى فسادها وعقابها للشعب، واجبارها على رفع المعاناة وصرف كافة المرتبات وتحسين مستوى المعيشة والخدمات العامة".

وتنشر «الأمناء» نص بيان الهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي:

"بسم الله الرحمن الرحيم

إن ما يعانيه شعبنا الجنوبي وقواته المسلحة والأمن والمقاومة وأسر الشهداء والجرحى منذ مابعد منتصف العام 2015م من حرب عدائية حاقدة طالت كل مقومات العيش والحياة من قبل حكومات الفشل والفساد المتدثرة برداء الشرعية، والتي اهداها واكرمها التحالف إنتصارات الجنوبيين الشرفاء وتضحيات شعبنا الجنوبي، مستغلاً التفويض الدولي تارة وأخرى بالخديعة لإيهام الشعب بتحسين الاوضاع المعيشية والحياتية.

إن رئاسة وقيادة الهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي ومنذ التأسيس في 31 من أغسطس 2016م وفي إطار الاهداف والخطط الأساسية للهيئة فقد خاضت نضالا حقوقيا ووطنيا وبالطرق السلمية الحضارية على مدى الخمس سنوات الماضية تمثلت في العشرات من الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات المنظمة والمخطط لها، ومنها ما أجبرت الحكومات على تشكيل لجان وزارية عليا بشأن المطالب الحقوقية والخدمية، ولكنها سرعان ما تنكث وعودها وتعهداتها وهذا هو سلوكها المتبع.

ولأنها حكومات فاسدة وتضمر الحقد على شعبنا الجنوبي اتخذت من الخدمات والمرتبات سلاحا رخيصا لمحاربة الجنوبيين بقصد التجويع والتركيع وتغيير القناعات الوطنية التي فشلت فيها ولازالت تصطدم بذلك الصبر والصمود والتحمل من قبل شعب الجنوب الجبار العصي المتمسك بمبادئه وقيمه وتطلعاته في استعادة حقه وحقوقه ووطنه ودولته المستقلة.

وفي سياق متصل لما آلت إليه أوضاع الجنوب وشعبه الحياتية والمعيشية بمختلف مكوناته المدنية والعسكرية فقد كانت رئاسة وقيادة الهيئة العسكرية العليا وفي كل فعالياتها ودعواتها التصعيدية تدعو كافة أبناء شعبنا ممثل في النقابات العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني الجنوبي الى المشاركة الفاعلة إلى جانب آبائهم واخوانهم وأبنائهم منتسبي القوات المسلحة والأمن، ومن ضمنها الدعوة الموجهة لعامة الشعب الجنوبي اثناء تنفيذ الاعتصام الحقوقي العام المفتوح امام مقر قيادة قوات التحالف الذي دام (150) يوماً على التوالي، لأن المعاناة والمظالم التعسفية قد طالت الجميع، ولكن وللأسف لم تلقى تلك الدعوات استجابة وتجاوب، إلا أنها في فعاليات انتفاضة الغضب الأخيرة يومي (16 و 17) من مارس عام 2021م الماضي ومن خلال اللجنة التحضيرية المشتركة للتصعيد، وبالفعل كانت هذه الانتفاضة مثال ونموذج لذلك التآزر والتعاضد العام في وجه الحكومة الفاسدة التي رأت واستشعرت منه بالخطر الفعلي وولت هاربه.

وأننا اليوم نسمع من يطالب ويدعو بالخروج للتظاهر تحت يافطة معاناة الشعب، إلا أننا هنا نتساءل هل هذه المعاناة والمظالم وليدة اليوم؟، ام إنها منذ سنين الغزو والاجتياح الثاني للجنوب في العام 2015م كما اشرنا اعلاه، وكان للهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي شرف السبق في النضال في وجه حكومات فاسدة تعاقبت، وذلك لرفع جور المعاناة والمظالم التي يئن تحت وطأتها شعبنا الجنوبي.

لذا فإن رئاسة وقيادة الهيئة العسكرية العليا تجدد تأكيدها ووقوفها مع كافة مطالب شعبنا وقواتنا المسلحة والأمن والتي رفعتها ولازالت ترفعها وتناضل من اجل تحقيقها حتى اليوم وستستمر.

وفي هذا السياق فقيادة الهيئة العسكرية العليا لديها الخطط التصعيدية التي أقرتها الأطر القيادية العليا للهيئة في اجتماعها الاستثنائي منتصف شهر رمضان المنصرم الموافق الأول من مايو 2021م، ونحضر ونعد العدة لذلك، كما نؤكد لكافة أبناء شعبنا الجنوبي بكل قطاعاته المدنية والعسكرية والأمنية وأسر الشهداء والجرحى إلى أن الاحتجاجات التصعيدية المتواصلة والمنظمة والمهيبة حضورا وانضباطا، هي الكفيلة بردع حكومة اتفاق الرياض الهاربة، ومن يرعى فسادها وعقابها للشعب، واجبارها على رفع المعاناة وصرف كافة المرتبات وتحسين مستوى المعيشة والخدمات العامة، وبما يليق بشعبنا وتضحياته الجسيمة او تستقيل غير مأسوف عليها، وهذا ما تحضر له قيادة الهيئة العسكرية العليا للجيش والأمن الجنوبي وفي المدى القريب والمنظور.

وليعلموا جميعاً حكومة وتحالف بأننا مثلما نرفض ونقاوم سياسة التجويع والتخريب والعبث، كذلك نرفض تجزئة وتمزيق جغرافية وطننا الجنوبي وتحت أي مسميات.. وأنها لثورة حتى النصر والانتصار للوطن والحقوق والعيش الكريم".

نفوذ قوامه صداقة الطفولة وزمالة الكهف..

الثقب الأسود للحوثي «رئيس الرئيس»

الأمناء / خاص:

تناول تقرير أعده العضو السابق في لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بشأن اليمن «جريجوري جونسون «، ومركز صنعاء للدراسات، تناول تزايد نفوذ القيادي الحوثي المدعو أحمد حامد، المعين من المليشيا التابعة لإيران مديرا لمكتب ما يسمى المجلس السياسي الأعلى (رئاسة الدولة).

أشار التقرير إلى العلاقة الخاصة التي تربط حامد بزعيم المليشيا المدعو عبدالملك الحوثي منذ الطفولة،وخلال تمرد الحوثيين الأول عام 2004، أمضى الاثنان معًا أسابيع داخل كهف تحت الحصار في جبال صعدة.

كما دعم حامد قيادة عبدالملك للحوثيين عقب مقتل المدعو حسين الحوثي بذريعة الحاجة إلى أحد من النسل المزعوم للنبي محمد كقائد للمليشيا، ووقف ضد محاولة الزعيم القبلي عبدالله الرزامي السيطرة عليها، وفق التقرير.

وكان ذلك من أهم أسباب نفوذ حامد الذي يصفه سكان صنعاء بأنه «رئيس الرئيس» كما قال التقرير الشهري لمركز صنعاء للدراسات (غير حكومي)، واعتبره أحدث تقرير صادر عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن أنه «ربما يكون أقوى زعيم مدني حوثي من خارج أسرة الحوثي».

رَجُل عبدالملك

وبحسب التقرير فإن حامد هو رَجُل عبدالملك الحوثي في صنعاء، وإن تعيينه مديرا لمكتب رئيس المجلس السياسي أتاح لعبدالملك رصد المشاط في حال أصبح قويًا أكثر مما يجب، لكن حامد استَخدم سلطته لزيادة نفوذه في صنعاء، حتى أنه دخل في صراع مع أفراد من عائلة الحوثي.

وأوضح أن حامد لعب مع المدعو محمد علي الحوثي، رئيس اللجنة الثورية العليا، دورًا أساسيًّا في تعيين المشرفين في مؤسسات الدولة، وإن الأخيرين يقدمون تقاريرهم إلى حامد ويأخذون منه توجيهاتهم.

وأشار إلى أن عددًا محدودًا من الأشخاص في صنعاء حاولوا تحدي

حامد، ومنذ 2018 استقال وزراء الصحة والسياحة والمياه،في الحكومة غير المعترف بها للمليشيا بعد صدامات علنية معه. كما أن مسؤولًا آخر انتقد حامد علنًا، لكن منزله استُولي عليه كما احتُجز أحد أقاربه.

وقال التقرير إن حامد جمّد الحسابات البنكية لمعارضين آخرين.

وتعتقد لجنة خبراء الأمم المتحدة أن حامد يرأس أحد الأجنحة الثلاثة المتنافسة داخل جماعة الحوثيين، إلى جانب المدعو محمد علي الحوثي، ووزير الداخلية المدعو عبدالكريم الحوثي، عمّ عبدالملك.

ووفق تقرير مركز صنعاء فإن نفوذ مدير مكتب المدعو مهدي المشاط تنامى حين أصبح الأخير رئيسًا للمجلس السياسي عام 2018.

ونقل عن مصدر في صنعاء قوله إن المشاط لا يُشارك في المعاملات الورقية التي تمر عبر مكتبه، مما يسمح لحامد المعروف بإدمانه للعمل باكتساب المزيد من السلطة والنفوذ.

استيلاء على الأموال والمساعدات

تطرق التقرير إلى دور حامد في استحداث كيانات وهيئات تتولى، مع أخرى قائمة بينها صناديق متخصصة، ربط مصادر مهمة لتمويل الحوثيين بالمجلس السياسي الذي يسيطر عليه فعليا.

ونقل التقرير عن مصدر وعضو في البرلمان بصنعاء قولهم إن حامد حوّل أموال كلٍ من الهيئة العامة للزكاة وصندوق رعاية الشباب والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات إلى سلطة مكتبه، كما حاول السيطرة على موارد الأوقاف عبر إنشاء الهيئة العامة للأوقاف وربطها بمكتب الرئاسة.

ويترأس حامد «المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية» الذي يشرف على استلام وتوزيع جميع المساعدات في مناطق سيطرة الحوثيين، فيما شدد عبدالملك على أن جميع المساعدات الدولية يجب أن يتم تنسيقها من خلال المجلس، ما يدل على دعمه لعملية تذهب فيها السلال الغذائية الثمينة وموارد المساعدات الأخرى إلى حيث يريدها حامد بالضبط.

ووظف حامد المساعدات كسلاح وأداة لمكافأة الموالين ومعاقبة المعارضين.

وأظهر تحقيق أجرته وكالة أسوشيتد برس عام 2020، أنه في وقت من الأوقات كانت ثلاث وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة تدفع رواتب شهرية يبلغ مجموعها 10 آلاف دولار لكبار المسؤولين في المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية، ومن المفترض أن حامد كان أحدهم.